دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المعارضة السياسية في النظم البرلمانية: دراسة الحالة البريطانية
المصدر:	مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
الناشر:	جامعة أسيوط - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	محمد، شيلان واحد سعيد
مؤلفين آخرين:	محمد، محمد صفي الدين، الزيدى، رشيد عمارة ياسر(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع64
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	يونيو
الصفحات:	127 - 158
رقم MD:	911442
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البرلمان، النظم البرلمانية، المعارضة السياسية، بريطانيا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/911442

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المعارضة السياسية فى النظم البرلمانية : دراسة الحالة البريطانية

إعداد

شيلان واحد سعيد محمد

مدرس مساعد كلية القانون والعلوم السياسية
جامعة السليمانية – إقليم كردستان العراق

إشراف

أ.د. محمد صفى الدين محمد

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

أ.د. رشيد عمارة ياس الزيدى

أستاذ العلوم السياسية
كلية القانون والعلوم السياسية
جامعة السليمانية

مقدمة :-

إن المعارضة السياسية شغلت اهتمام المفكرين وخلقت جدلاً واسعاً بين أوساط المنظرين عموماً، وذلك لأن المفاهيم السياسية هي التي تشكل البنية الأساسية في تحديد شكل وطبيعة النظام السياسي في اي دولة، وكون مفهوم المعارضة واحداً من المفاهيم التي لا يكاد يخلو منها أي نظام سياسي مهما بلغت درجة مثاليته، فهذا المفهوم شكل واحداً من المفاهيم المتلازمة والمترابطة مع السلطة، أي أن السلطة دائماً يواكبها ويلازمها مفهوم المعارضة . هدف هذه الدراسة التعرف على الإطار العام للمعارضة السياسية مع دراسة لكيفية عمل المعارضة السياسية في بريطانيا .

أهمية البحث :-

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات القليلة التي تتناول قضية المعارضة السياسية، وتحاول تسليط الضوء على كيفية عمل المعارضة السياسية في النظم البرلمانية، من خلال تتبع دور المعارضة في النظام البريطاني وكيفية اتجاهات المعارضة البريطانية .

اسئلة البحث:-

تكمن إشكالية الدراسة في أن المعارضة البرلمانية البريطانية تعتبر نموذجاً لافساح المجال لعمل المعارضة بطريقة ديمقراطية، من هنا فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية : ما هي المعارضة السياسية؟ ، ما هي أنواع المعارضة السياسية؟ ، ما هي أهم وظائف المعارضة السياسية؟ ، وما هي المعارضة في النظم البرلمانية؟ وكيف تعمل المعارضة في النموذج البريطاني؟

فرضية البحث:-

إن المعارضة السياسية هي جزء أساس من النظام الديمقراطي، والمعارضة في مثل هذا النظام تكون معارضة مؤسسة دستورياً وقانونياً وتؤثر إيجاباً في تفعيل نظام الحكم في أداء وظائفها وتمثيل سلطة للشعب، هذا ما نود إثباته في هذه الدراسة .

منهج البحث :-

قد اعتمدت الدراسة على منهجين، المنهج التحليلي النظمي، فضلاً عن المنهج التاريخي لغرض متابعة سير المعارضة السياسية في النظام السياسي البريطاني . واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة البارز في عنوانها، إذ خصت كحالة الدراسة المعارضة في النظم البرلمانية وبريطانيا كنموذج الدراسة .

خطة البحث :-

أولاً :- الإطار النظري لمفهوم المعارضة السياسية ، وذلك في ثلاثة محاور:-

١- مفهوم المعارضة السياسية .

٢- أنواع المعارضة السياسية .

٣- وظائف المعارضة السياسية .

ثانياً :- المعارضة السياسية في النظم البرلمانية (المعارضة البريطانية نموذجاً) .

١- اتجاهات المعارضة السياسية في النظم البرلمانية .

٢- المعارضة السياسية في النظام السياسي البريطاني .

أولاً :-الإطار النظري لمفهوم المعارضة السياسية

من أجل معرفة المراد بمفهوم المعارضة السياسية مجال البحث في هذه الدراسة، لذلك نتناول مفهوم المعارضة السياسية، ونبحث في أنواع المعارضة السياسية، ويتم البحث في وظائف المعارضة السياسية .

١- مفهوم المعارضة السياسية :

أما المعارضة السياسية اصطلاحاً فليس من السهولة إيجاد تعريف جامع شامل يحدد ماهية المعارضة بشكل واضح ودقيق، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف المفهوم من طرف الى آخر تبعاً لإطاره السياسي أو للمرجعية الأيدولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية، مما أفسح المجال قبالة تعدد وتنوع تعاريف المعارضة .

عرفت الموسوعة السياسية المعارضة السياسية اصطلاحاً بأنها: "الأشخاص والجماعات والأحزاب التي تكون معادية كلياً أو جزئياً لسياسة الحكومة " .(١) جاء في قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، كلمة المعارضة للدلالة على الأحزاب والمجموعات السياسية التي بداعي عدم حصولها على أغلبية الأصوات في الانتخابات تناضل من أجل استلام السلطة. وتمارس المعارضة عملها بشكلٍ طبيعي واعتيادي في الإطار القانوني، وحتى المؤسسي (نظام رسمي للمعارضة في بريطانيا) ، وتنمو أحياناً خارج النظام السياسي الذي ترفض قواعد لعبته (التطرفية السياسية)، وفي هذه الحالة يجري الكلام "عن معارضة خارج البرلمان" .(٢)

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط٣، ج١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٠، ص٦٢٣ .

(٢) احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي- انجليزي- فرنسي، مكتبة لبنان- ناشرون، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص٣٣٨-٣٣٩ .

على الرغم من ذلك يمكن أن تعرف (المعارضة) بشكل بسيط على أنها: شكل من اشكال النظم السياسية، حيث تنقسم مظاهر الحكم بين طرفين: أحدهما يكون بالسلطة ويطلق عليه (الحكومة) والآخر يطلق عليه (المعارضة)، أي أن المعارضة تعبر عن القوى (المناهضة) غير المساندة للحكومة، والتي تقف منها موقف الضد أو الرفض، وهذا لا يعني أن المعارضة هي رفض في الاساس من أجل الرفض، وإنما هي رفض ظرفي تتطلب عدم الموافقة على بعض الأهداف الثانوية .(١)

أما المعارضة السياسية اصطلاحاً لدى فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية فلها معنيان احدهما (شكلي) والآخر (موضوعي)، فيقصد بالمعارضة السياسية بمعناها الشكلي القوى والهيئات التي تراقب عمل الحكومة وخططها، وقد تكون ضمن أهدافها الحلول محلها، سواء كان عن طريق الفوز في الانتخابات أو غيره .(٢)

أما المعارضة بمعناها الموضوعي فتعني الفعاليات والأنشطة المتمثلة بانتقاد الحكومة ومراقبة خططها وأنشطتها، ويكون ذلك من القوى والهيئات التي تمثل المعارضة، وقد يكون من فئات وشخصيات من داخل الحكومة نفسها خاصة إذا كانت حكومة ائتلافية .(٣)

يؤخذ على هاذين المعنيين في توضيح معنى ومفهوم المعارضة، أن الهيئات التي تراقب عمل الحكومة في المعنى العضوي، هي تؤدي النشاط نفسه في المعنى المادي، كذلك يجب أن تتمثل المعارضة في هيئات أو تنظيمات في إطار مؤسسات الدولة .

هناك فارق مهم يميز المعارضة في المعنى الاصطلاحي الغربي الذي يفترض انقسام الحياة السياسية ما بين حكومة ومعارضة تؤدي كل منهما دورها وفقاً لقواعد وأصول، وتقبل تبادل الأدوار بالاحتكام للقاعدة الشعبية في انتخابات عامة يطبق فيها مبدأ التصويت، ومن ثم يفوز الحاصل على أكبر عدد من الأصوات (الأغلبية) بدور الحكومة، ويبقى للحاصل على العدد الأقل من الأصوات (الأقلية) في دور المعارضة، حيث تصير المعارضة في تلك المجتمعات تعبيراً عن حرية الأقلية في أن تعارض في مواجهة حق الأغلبية في أن تحكم .(٤)

المعارضة السياسية بوصفها مصطلحاً يقترن بالأحزاب السياسية، وقد تتمثل المعارضة بحزب واحد، أو مجموعة أحزاب وهي ترتدي أشكالا متنوعة من النضال، فقد يكون نضالها مشروعا

---

(١) خميس دهام حميد، المعارضة في اقليم كردستان – العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية، مجلة دراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٧، ٢٠١٤، ص٧٠ .

(٢) سربست مصطفى رشيد اميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها- دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة، ط١، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١١، ص٣١-٣٢ .

(٣) علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٥٤ .

(٤) نفين عبد الخالق، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨،ص٢٩.

بقانون تشرّعه مؤسسات الدولة المعنية، وهذا ما تعترف به الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في إدارة الدولة ومثل هذه النظم ضمنا تؤسس لمبدأ تداول السلطة، إذا فالمعارضة (هي القوة والمجموعات والأحزاب التي تعارض النظام السياسي العام في إطار عملية التداول السلمي للسلطة .(١)

المعارضة هي عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة، ولكي تنشأ المعارضة يجب أن يكون للسلطة الحاكمة سياسة منظمة وواضحة تقوم على مرتكزات ثابتة، فالمعارضة تكون معارضة للنهج الذي تتبعه الحكومة في ممارسة السلطة، وللتوجهات السياسية التي تعتمدها.(٢) لا تقتصر المعارضة على الجانب السياسي، وإنما تتعداه إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد تشمل مجالات الحياة كافة وهذا يتوقف على طبيعة الحكم والمعارضة في آن واحد .(٣)

من جانب آخر يقصد (بالمعارضة) بأنها " مجموعة من الحركات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة خارج السلطة، تهدف إلى طرح البديل أو بدائل لسياسات النخبة الحاكمة " .(٤)

إن بعض المفكرين والباحثين يحدد المعارضة السياسية على (الأحزاب السياسية) فقط، ومن هؤلاء (روبرت دال) حيث يرى : أن استخدام مفهوم (الأحزاب السياسية) هو التنظيم المناسب للتعبير عن المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية، إلا أن البعض الآخر من المفكرين يرى : أن المعارضة السياسية لا تقتصر على الأحزاب السياسية فقط، وإنما تتضمن جماعات لها تأثيرها في الأوضاع السياسية (جماعات الضغط، وجماعات المصالح ....الخ)، وهي بذلك تشمل كل الجماعات التي لها أهداف سياسية، التي تمتلك في الإطار القانوني القائم القدرة على إعلان وجهات نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر ومواقف الحكومة .(٥)

وأن يرى روبرت دال في افتراضه أن (أ) ممارس للسلطة ومقرر لسياستها لبعض الوقت وأن (ب) غير ممارس للسلطة وغير مقرر لسياستها وهذا يعني أن (ب) هو المعارضة، ويضيف دال بأن (ب) ربما تمارس السلطة في حين أن (أ) في وضع المعارضة .(٦)

---

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٨١ .

(٢) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط٢، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩،ص٢٥٧ .

(٣) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٠، ص٦٣ .

(٤) خلدون حسن النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية – حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٨٣ .

(٥) ورقاء محمد رحيم، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (١٩٨١-٢٠٠٧) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨،ص ص ٩-١٠ .

(6) Robert A.Dahl, Pulyarch: Participation and Opposition, New Tloven,ct: yal University Press, 1970, p.203 .

يمكن تعريف (المعارضة السياسية) حسب رأي أشرف مصطفى توفيق؛ بأنها مظهر من مظاهر الحكم الذي ينقسم بين طرفين أحدهما يكون في السلطة (الحكومة) والآخر خارج السلطة (المعارضة). أي أن المعارضة تعبر عن القوى غير المساندة للحكومة والتي تقف موقف الضد أو الرفض منها.(١)

تنبثق تنظيمات المعارضة كقوى اجتماعية وسياسية عن المجتمع المعني وترتبط بعلاقات سياسية بين مكوناتها، بهذا المعنى فهي جماعات سياسية لها مصالح وأهداف مشتركة تشكل قيمة متكافئة لافرادها، وتطمح إلى قيام المجتمع الكلي أو التأثير فيه، تستمد شرعيتها من خلال تأمين قيم للمجتمع والمحافظة على استمراره، لكن إرادة التغيير التي تمثلها قوى المعارضة إنما تعتمد على طبيعة المعارضة نفسها وطبيعة النظام السياسي .(٢)

للمعارضة السياسية في النظم الديمقراطية أهمية كبرى، فعلاوة على انها متفقة مع المنطق وطبيعة الامور من حيث وجود الرأي والرأي المخالف، وما يحققه وجود المعارضة المشروعة من وسائل قانونية تسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه، والمعارضة تعد في النظم الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من النظام نفسه، ويقتضي من أحزاب المعارضة أن تقوم بتوجيه النقد للحكومة، على أن لا يكون هذا النقد مجرداً، بل مقرونا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم .(٣)
المعارضة في العرف السياسي الحديث هي :- (٤)

١- حق طبيعي للمواطنين، مصدره اختلاف الآراء وتعارض المصالح وتعدد الجماعات.

٢- ضرورة وجود المشاورة بين السلطة والمعارضة، لتفادي السيطرة على القوة والثروة من قبل النخبة الحاكمة .

٣- نشاط شرعي تقوم به الأحزاب والحركات الاجتماعية والروبط المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، ضمن التركيبة المؤسسية للنظام السياسي .

بناءً على ذلك تعتمد قدرة وفاعلية المعارضة على توفر مجموعة من العناصر، وهي :-

١- قوة ودرجة تلاحم المعارضة .

---

(١) أشرف مصطفى توفيق، المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٨٩، ص٢١ .

(٢) د. حسن لطيف الزبيدي – نعمة محمد العبداي – د. عاطف لافي السعدون ، العراق والبحث عن المستقبل ، ط١، شركة جاردينيا للطباعة، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص٨٥ .

(٣) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة-دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة ، ط١ ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٤، ص٢١٣ .

(٤) خلدون النقيب، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٣ .

٢- البناء الدستوري والقانوني للنظام السياسي .

٣- البناء الثقافي والمعطيات العقلية في المجتمع .

٤- أنماط الصراع أو الاتفاق في العمل السياسي .

لابد من التسليم بإمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ، والاستعداد لاعطائها قدراً من الشرعية المقننة، والمقصود بها المعارضة السلمية المنضبطة بشروط العملية الديمقراطية، ومبادئ القانون والنظام والدستور المتبع، والمتوافق عليه، أما إذا لم يفتح الطريق لمثل هذه التعددية السلمية وفرصها في المشاركة، فإن ذلك يعد خروجاً على القانون.(١)

يفترض في كل معارضة سياسية ان تستمد شرعيتها من وجود حاجة اجتماعية إليها، المعارضة هي التي تستطيع أن تملأ هذا الفراغ الناجم عن وجود سلطة منفصلة عن المجتمع كلاً أو بعضاً، أو الناجم عن انتقال المعارضة إلى السلطة في المجتمعات الديمقراطية .(٢)

إذا فالمعارضة هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنتقدها وتستعد للحلول محلها، فيقال بهذا المعنى تولت المعارضة السلطة في أعقاب الانتخابات الجديدة، ويقصد بها أيضا النشاط الممثل في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها .(٣) وفي أية دولة دستورية تتيح الدولة فرصة عادلة للمعارضة للوصول إلى السلطة من خلال عملية انتخابية ديمقراطية .(٤)

من كل ذلك يمكن أن تعرف (المعارضة السياسية) على أنها " حق طبيعي للمواطنين، ونشاط مجتمعي تقوم به الأفراد والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والمنظمات الرسمية وغير الرسمية، كما قد تكون من داخل الحكومة نفسها في قبالة النظام السياسي وفي مواجهته، والتي تهدف إلى تحقيق غايات متنوعة ومختلفة قد يكون الهدف منها، يكمن في اصلاح النظام أو تغيير الحكومة، والحلول محلها أو إسقاط النظام برمته وإقامة نظام سياسي جديد، وتختلف الوسائل لتحقيق تلك الغايات بحسب طبيعة النظام السياسي القائم من جهة، وقوة وقدرة المعارضة من جهة أخرى .(٥)

---

(١) محمد جابر الانصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، في مسألة الديمقراطية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٨ .

(٢) عبد الإله بلقزيز واخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، في: أزمة المعارضة السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١، ص١٢-١٣ .

(٣) ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية)، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص٢٧١ .

(٤) هارولد لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، ط٢، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٤ .

(٥) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره،ص٧٣ .

يتبين من خلال ذلك أن مفهوم المعارضة السياسية يختلف من نظام سياسي لآخر، ويتأثر ذلك بطبيعة نظام الحكم، ويمكن تعريف المعارضة السياسية من كل ذلك بأن هدف المعارضة الوصول إلى السلطة وتطبيق مبدأ الأغلبية والأقلية في الحكم . وذهب أغلب الكتاب إلى ربط مفهوم (المعارضة) بعامل التنافس للوصول إلى السلطة، وبالرغم من أن الصياغة في التعريفات لمعنى المعارضة أختلفت من كاتب إلى آخر. إلا إنها بقيت محصورة في هذا الإطار .

٢- أنواع المعارضة السياسية :

إن المعارضة السياسية لا تنحصر في نوع أو صورة واحدة بل تعددت إلى عدة أنواع وأشكال، لذلك في هذا المطلب يتم التطرق إلى أنواع المعارضة السياسية من نواح عدة، حيث يمكن تصنيف المعارضة السياسية من الناحية القانونية إلى :-

أولاً :- المعارضة الشرعية :- يقصد بها القوى التي تعترف النخبة الحاكمة بها، وتقر بوجودها قانونياً ، وتسمح لها بالمشاركة السياسية عن طريق مؤسسات النظام، وعن طريق الآليات والإجراءات التي يعتمدها القانون، أي بمعنى إنها القوى التي تقر بشرعية النظام السياسي، وتوافق على ممارسة انشطتها السياسية عن طريق مؤسسات النظام وفقاً للقواعد والإجراءات التي يقرها الدستور .

ثانياً:- المعارضة غير الشرعية :- يقصد بها القوى التي ترفض النخبة الحاكمة دخولها في إطار النظام السياسي، وتمنعها قانونياً ودستورياً من المشاركة السياسية .[١]

لا يمكن تصور نظام سياسي في العالم يخلو من معارضة سياسية، فكل نظام سياسي موجود في داخله أو خارجه، وتتنوع صور هذه المعارضة بحسب طبيعة النظام السياسي القائم، اولاً، بحسب نظرة ودرجة تعاطي ذلك النظام مع تلك المعارضة ثانياً، بناءً على ذلك يمكن تصنيف المعارضة إلى أربعة أشكال وهي :- (٢)

أولاً :- المعارضة القانونية (البرلمانية):هي في حقيقتها مراقبة لاعمال الحكومة وسياساتها الداخلية والخارجية، ومن الممكن ان تقوم بها أحزاب المعارضة أو أحزاب الحكومة على السواء(٣)

ثانياً:- المعارضة السياسية (المباشرة):- أدى ظهور النظام الحزبي إلى تطور فكرة المعارضة، فقد كانت المعارضة ابتداءً من القرن التاسع عشر تنبع من داخل سلطات الحكومة، وذلك على أساس التوازن بين السلطات التي نادى بها الفكر السياسي . (٤)

---

(١) حسين عثوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (الانموذج الافريقي)، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦،ص٤٩ .

(٢) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره،ص٧٣ .

(٣) اشرف مصطفى توفيق، المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩، ص٤٨ .

(٤) ورقاء محمد رحيم، مرجع سبق ذكره، ص١٢ .

حيث يمتلك البرلمان وسائل رقابية تجاه السلطة التنفيذية وبالمقابل السلطة التنفيذية تمتلك وسائل لردع البرلمان، ومع ظهور الأحزاب وتطورها فقد أصبحت المعارضة تنبع من خارج الحكومة بهدف مشاركتها بالحكم أو إسقاطها والحلول محلها، وبناءً على ذلك (فالمعارضة السياسية) المباشرة تتجسد في الدور والسلوك الذي تقوم به القوى السياسية والاجتماعية المختلفة المعارضة لمن هو في السلطة تارة والمعارضة المنهج أو التوجه السياسي وأسلوب ممارسة الحكم تارة أخرى .(١)

يمكن تحديد أنماط أخرى للمعارضة السياسية المباشرة من حيث السلوك والدور المناط بها، ومنها :-

١- معارضة في طول النظام :- حيث يجري ذلك في حالة اختيار الشعب نظاماً سياسياً عن وعي ومصلحة للحفاظ على ديمومته وبقائه على مستوى السلطة الحاكمة والحكومة.

٢- معارضة في عرض النظام :- أي رفض النظام القائم كونها لم تشارك في اختياره، وذلك يعني أن وجود هذه المعارضة صممت ضد مصلحته وإرادته .

٣- المعارضة الرسمية :- وهي المعارضة التي يقبل بها النظام الحكم القائم بغية تحسين صورته من جانب، ولاستيعاب المعارضة الحقيقية واحتوائها من جانب آخر، من أجل تقوية نفوذ السلطة الحاكمة .

٤- المعارضة الإصلاحية :-

وهي المعارضة التي ترفض بعض التشريعات والتجاوزات التي يقوم بها النظام الحاكم أو يسمح بها أو يتغاضى عنها، فتطال المعارضة بإجراء إصلاحات للأخطاء الموجودة ثم تقويم تلك التجاوزات من دون التعرض للنظام القائم بالرفض أو التغيير عن طريق طرح البديل، مادام أنها لا ترمي في تحركاتها استبدال الحكم، وإنما إصلاحه فقط . (٢)

يمكن الحديث عن نوعين من المعارضة السياسية المباشرة من حيث طبيعة النظام الحزبي وهما مايلي :-(٣)

---

(١) عصام سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٧ .

(٢) شمران العجلي ، مرجع سبق ذكره، ص٨١-٨٢ .

(٣) لتوضيح أكثر ينظر :- شمران حمادي، النظم السياسية، ط٣، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٧٥، ص٩٤ . موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ت: علي مقلد وعبدالحسين سعد، ط٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٣٢ .

أ- المعارضة الداخلية :-

يقصد بها كتلة الأقلية في داخل الحزب الحاكم، والتي تكون موجودة في الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد، وتتميز المعارضة الداخلية بأنها قليلة التأثير في الحكومة لانها لا تظهر عادة على صعيد المجالس النيابية، وإنما تظهر في الغالب في اجتماعات تنظيمات الحزب فقط، كما انها لا تحاول ابعاد الحزب الحاكم عن السلطة، وإنما تعمل على ترسيخ حكم الحزب عن طريق حث جناح الأغلبية على الالتزام بمبادئ الحزب وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً .

ب- المعارضة الخارجية :-

يقصد بها المعارضة التي تتكون خارج الحزب الحاكم، وتشمل الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية، ويقسم هذا النوع من المعارضة إلى قسمين :-

١- المعارضة في النظام الحزبين :- إذ يقصد بالنظام الحزبين وجود حزبين رئيسين متقاربين في التأثير والاهمية، ويكرس تنافسهما في حصول حزب واحد على السلطة، ووجود الآخر في المعارضة، فالصراع السياسي ينحصر بين هذين الحزبين، ويفترض أنهما يتبادلان مكانيهما لذلك يتميز حزب المعارضة (الاقلية) بأنه لا يلجأ إلى استخدام الاساليب المتطرفة مع الحكومة، ومن الملاحظ هنا ان نظام الحزبين لا يساعد فقط على ظهور المعارضة الخارجية وإنما يعمل كذلك على تنسيقها وتنظيمها بحيث يجعل منها اداة فعالة منظم تنظيماً دقيقاً، أبرز أمثلة لهذا النظام هو الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

٢- المعارضة في نظام التعددية الحزبية :-

في هذا النظام تتنافس أحزاب عدة للوصول إلى الحكم، بحيث لا يستطيع حزب لوحده ان يتولى السلطة بدون مشاركة أخرى يتفق معها في إدارة شؤون السلطة .(١)

هنا يصعب القول بوجود تنظيم متناسق للمعارضة مع تعدد الأحزاب وكثرتها، واختلاف قوتها وحجمها، كما ان طريقة المعارضة تتميز بالتطرف حيث لا تتوانى الأحزاب المتعددة في استخدام الوسائل المتاحة للهجوم على الحزب الحاكم كافة، ونقد سياستها، إذ ان الأحزاب الصغيرة تعيش صراعاً حتى في خارج الحكم للفوز بالحكم ، ومن الامثلة على ذلك النظام السياسي الايطالي .(٢)

(١) حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٨٠، ص٧٤ .
(٢) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره، ص٧٦ .

ثالثاً :- المعارضة السياسية الشعبية (غير المباشرة) :-

يقصد بها ذلك الشكل من المعارضة الذي يبدي فيه معارضته لسياسات وتوجهات نظام الحكم القائم عن طريق صيرورة ذاتية ذات تأثير فعال وغير مباشر من دون أن يكون هدفها الوصول إلى السلطة . (١)

تصنيف روبرت دال للمعارضة السياسية :-

روبرت دال يضع أربعة معايير لتصنيف المعارضة السياسية وهي :- (٢)

١- تركيز المعارضة (Concentration) :-

المعارضة ذات درجات مختلفة من التماسك التنظيمي، أي قد تتركز في تنظيم واحد أو تتفرق إلى مجموعة من التنظيمات التي تعمل كل منها بصورة مستقلة عن الأخرى في تنظيم واحد، ومن ثم يفضل استعمال مفهوم " الأحزاب السياسية " ، لأن الحزب السياسي هو الشكل الفعال للتعبير عن المعارضة، وان المدى الذي تصل إليه المعارضة في التركيز يعتمد على النظام الحزبي .

٢- تنافسية المعارضة (Competitiveness):-

تعتمد درجة تنافسية المعارضة على مدى تركيزها، في هذه الحالة درجة المنافسة بين المعارضة إلى التوجهات السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين وإنما ترتبط بحسابات الربح والخسارة الخاصة بالمنافسين السياسيين على مستوى الانتخابات والبرلمان .

٣- أهداف المعارضة (Goals) :-

يشير دال إلى أن لكل الفاعلين السياسيين أهدافاً طويلة المدى، وأخرى قصيرة المدى، لكن غالباً ما تتحكم الأهداف القصيرة المدى في اختياراتهم الخاصة بتحديد الاستراتيجية على حساب الأهداف الطويلة المدى .

٤- الاستراتيجيات (Strategies) :-

يتوقف تحديد الاستراتيجية المناسبة في نهاية الأمر على طبيعة النظام السياسي ومستوى الثقافة السياسية التي يتبناها إزاء المجتمع، ومن ثم فإن الاستراتيجية نفسها قد تكون ملائمة لنمط معين من النظم السياسية وغير ملائمة لنمط آخر . بهذا الشكل فإن المعارضة السياسية لديها " استراتيجيات " عدة تتبناها لتحقيق أهدافها بعضها يستعمل أسلوب العنف والبعض الاخر يستعمل الأسلوب السلمي لتحقيق الأهداف . (٣)

---

(١) نفس المرجع، ص٧٦-٧٧ .

(٢) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره، ص٧٦-٧٧ .

(٣) راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، التسويق السياسي والإعلام " الاصلاح السياسي في مصر" ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٦٨.

إن إفساح المجال أمام مختلف القوى الاجتماعية والسياسية للتعبير عن نفسها ، حتى وإن كانت معارضة ، من شأنه أن يحقق ترتيبا سياسيا عقلانيا تتوافق عليه القوى السياسية الفاعلة من أجل إدارة أوجه الصراع سلميا .وقد بينت التجربة الديمقراطية الليبرالية ، أهمية ومعنى وجود المعارضة، ودور وسائل الاعلام ، وحرية التعبير بعدها وسائل رقابة اجتماعية ، على سبل ممارسة السلطة ومدى التزامها وتطبيقها القوانين السائدة ، بل وإمكانية محاسبتها طبقا للدستور. تكون المعارضة صاحبة سلطة أيضا ، وان كانت ممارستها لهذه السلطة متوقفة على شروط وظروف خاصة مما يمنع من احتكار السلطة وتمركزها . ولا يكتمل دور التعددية إلا من خلال تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، هذا المبدأ الذي يشكل أحد الأسس التي يتركز عليها النظام الليبرالي .(١)

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن المعارضة تتعدد وتتنوع صورها بحسب التوجهات والأساليب التي تقوم عليها، وتتخذ مناهج عدة في رسم سلوكها، فيمكن أن تكون هناك معارضة داخل النظام السياسي هدفها السعي لتقييم البرامج التي تسعى الحكومة لتنفيذها ومتابعتها، أما إذا كانت المعارضة خارج النظام السياسي فإن هدفها الأساس هو السعي لإسقاط الحكومة والحل محلها، بالشكل الذي يخدم توجهات القوى السياسية المعارضة .

٣- وظائف المعارضة السياسية :-

ان دور المعارضة لايتبين إلا في ظل النظام الديمقراطي، حيث يعتبر تعدد الأحزاب السياسية الوسيلة الاساسية للمعارضة الحديثة، سواء اقتصر النظام السياسي على حزبين كبيرين أو أكثر، حيث ان لعدد الأحزاب السياسية وتجانس تكوينها تأثيراً كبيراً على نوعية المعارضة .(٢) إن المعارضة السياسية تقوم بمهام ووظائف متعددة منها مايلي :-

١- تكوين الاتجاهات والافكار وتوجيه الراي العام :-

هذه الوظيفة تقتضي من الحزب القيام بعدة مهام، أولى هذه المهام هي ما تقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن الفرد وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية، على الأخص تلقينه بأن المصلحة الخاصة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة العامة، لكي تقوم الأحزاب بوظيفتها في تكوين الراي العام يتعين عليها ان تربط بين المواقف الفردية وان تنسق فيما بينها بحيث تبلور هذه المواقف المتفرقة في راي عام موحد يمثل اتجاهاً سياسياً محدداً .(٣)

بمعنى القيام بتوعية المواطنين واعطائهم من المعلومات ما يمكنهم من الحكم بطريقة موضوعية مجردة، بمعنى ان تلعب المعارضة دور المربي، وتنتقل المعارضة من التوجيه إلى التوعية، بحيث تبدو وكانها منظمة تعليمية تقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية

(١) كريم ابو حلاوة ، إشكالية مفهوم المجتمع المدني ، ط١ ، دار الأهالي ، دمشق ، ١٩٩٨، ص٤٣ .
(٢) ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة (الانظمة السياسية) ، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٥ .
(٣) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سبق ذكره، ص٢١٣-٢١٤ .

وغيرها بشكل بسيط، من هنا تتبين وظيفة المعارضة الاساسية والتي تكمن بأثارة القضية، وتوجيه النقد للحكومة بسبب تقصيرها عن القيام بواجباتها، كما يجب الضغط عليها عبر أثارة الرأي العام بغية تصحيح مسار عملها أو إسقاطها .[١]

٢- تنظيم الأحزاب :-

إن إحدى وظائف الأحزاب سواء كانت في السلطة أو المعارضة هو السعي للوصول إلى السلطة، أو القدرة على التأثير في قراراتها، هذا لا يأتي إلا عن طريق الأحزاب، لأن تنظيم الأحزاب يمكن للمعارضة توجيه لقرارات نافذة إذا سنحت لها فرصة لتولي الحكم .[٢]

يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب، وهذه الوظيفة ليست مجابهة من أحزاب الاقلية لحزب الاغلبية ولكنها وظيفة محددة الابعاد، تقتضي من حزب المعارضة ان يقوم بتوجيه النقد للحكومة، على ان لا يكون هذا النقد مجرداً بل مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سنحت فرصة للحزب المعارض ان يتولى الحكم .[٣]

٣- تعد احدى الضمانات القانونية للحريات العامة :-

ان من أهم الضمانات القانونية للحريات العامة هو الفصل بين السلطات ومبدأ الشرعية وسيادة القانون والرقابة القضائية، وان تكون المعارضة احدى هذه الضمانات القانونية، فلا شك تمكين المواطن من الاختيار بين مذاهب وسياسات مختلفة يعد احدى ممارسات الحريات العامة، فضلاً عن ما تقوم به المعارضة المنظمة من تنظيم وترتيب الافكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة، والتي بغير هذه الثقافة السياسية لا تستطيع ان تحمي الحريات العامة، كما ان وجود المعارضة في البرلمان هي ضمانة لحماية الحريات من الانتهاكات أو الاعتداء عليها بشكل غير مباشر عن طريق التوسع في حالات الضرورة أو قوانين الطوارئ .[٤]

٤- الوظيفة الرقابية:-

إن الرقابة هي النشاط الذي يساعد على التحقق من ان أداء الانشطة تم بالكيفية المحددة لها طبقاً للاجراءات والانشطة والقوانين التي تحكم أداء العمل الاداري وكذلك التحقق من أن التنفيذ يسير في اتجاه الأهداف الرئيسة المحددة .[٥]

---

(١) عصام سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦ .
(٢) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره، ص٧٩ .
(٣) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سبق ذكره، ص٢١٣ .
(٤) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره، ص٧٩ .
(٥) زيد منير عبوي – سامي محمد هشام حريز ، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق ، ط١، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٦، ص١٧٣-١٧٤ .

ومهما تنوعت وتعددت الرقابة فإن هناك عناصر رئيسة لابد من توافرها في عملية الرقابة منها :-(١)

١- الرقابة تسعى إلى قياس الاداء وفقا لمعايير محددة سلفاً لضمان سيرها نحو تحقيق الأهداف المنشودة .

٢- الرقابة تمكن من متابعة تنفيذ الخطط لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المقررة .

٣- الرقابة تساعد على اكتشاف الاخطاء والانحرافات وتسعى إلى تصميمها أو تفاديها مستقبلاً.

للرقابة أنواع فهناك ما يسمى بالرقابة البرلمانية والرقابة الدستورية والرقابة الشعبية، فالرقابة البرلمانية يتولى السلطة التشريعية (البرلمان) بأعتباره يمثل الشعب عبر الاقتراع، مهمة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية (الحكومة)، هذا المبدأ يمنع استئثار السلطة التنفيذية وروجها عما رسمه لها الدستور والقانون، ويضمن قيامها بتنفيذ المطالب الشعبية عبر التزامها بتنفيذ ما يجري تشريعه من قبل السلطة التشريعية . (٢)

إضافة إلى هذه أنواع من الرقابة هناك نوع آخر وهي الرقابة الادارية تعتبر هذه النوع عنصراً رئيساً هاماً من عناصر العملية الادارية التي يقوم بها الاداري في اي مستوى إداري، وهي عملية قياس النتائج الفعلية مقارنة بأهداف الخطة وتشخيص وتحليل سبب انحرافات الواقع بالمطلوب، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان عودة الانشطة إلى المسار المخطط له، وتحقيق الأهداف المنشود. (٣)

تظهر هذه الوظيفة بشكل واضح في النظام البرلماني، إذ تكون الحكومة مسئولة عن اعمالها تجاه المجلس النيابي، فالمعارضة تمتلك أكثر من وسيلة للمشاركة في مناقشة القوانين في الجلسات البرلمانية، منها المشاركة المباشرة في النقاش واقتراح التعديلات، كما وتسهم المعارضة في تحديد اجندة العمل السياسي التشريعي، فضلاً عن مشاركتها في الوظيفة الرقابية للبرلمان عن طريق الاستجواب والاسئلة المكتوبة والشفوية والتحقيقات . (٤)

٥- وظيفة التقنين :-

تقوم الأحزاب بعملية تأطير المواطنين ضمن إطار الحزب بهدف ايصال افكارها من جهة، وايصال مطالب المواطنين إلى السلطة من جهة أخرى، ولايتصور ان يكون بمقدور المواطن التأثير في المسائل المتعلقة بالحياة العامة، فالفرد منعزل عن اقرانه من اعضاء الجماعة لا تأثير له،

---

(١) نفس المرجع ، ص١٧٤ .

(٢) د. طه حميد العنكبي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقها ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص٩٥ .

(٣) زيد منير عبوي – سامي محمد هشام حريز ، مرجع سبق ذكره، ص١٧٤ .

(٤) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره، ص٨٠ .

من ثم يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، ان الأحزاب تمثل حلقة الوصل بين المواطن والحكومة، إذ تنقل مطالب المواطنين للحكومة وتراقب اعمال الحكومة وتتولى تحويل الفكر الاجتماعي وترجمته إلى سلوك سياسي ملموس حينما نجعل منه برامج منظمة تطال الحكومة بتنفيذها، وتقوم بوظيفة تثقيف مناصريها في إطار افكارها السياسية، وهذا يعني اعطاء الاولوية لمصالح الحزب على المصالح العامة، ونقوم بمهمة تفعيل المشاعر العاطفية بشكل دائم للمواطنين وذلك لغرض تعميق روابطها مع قواعدها، وفي نفس الوقت الربط العاطفي للمواطنين بالنظام بشكل غير مباشر.(١)

تُعد حرية الرأي والتعبير واحدة من بين أهم الحريات العامة مثل حرية التنظيم وحرية الحصول على معلومات بديلة التي لا تقوم لنظام الحكم الديموقراطي قائمة ، ما لم يتم توفير المتطلبات اللازمة لممارستها على أرض الواقع . (٢)

٦- التنشئة السياسية وإعداد واختيار الكوادر السياسية :-

إن التنشئة هي العملية التي بمقتضاها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الاجيال تساهم فيها مؤسسات عديدة (الاسرة، المدرسة، دور العبادة، الحزب، ادوات الاعلام، الجيش ....الخ) . (٣)ان الحزب السياسي يضطلع بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية من خلال دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة .(٤)

إن قيام الحزب باختيار الحكام تمثل عملية تهدف إلى تكوين الهيئة السياسية الحاكمة، حيث إن الأمر يتعلق بعملية انتقاء خاصة، فالحزب لا يبحث فقط عن مرشح يرضي الجماهير ولكنه يرشح شخص ذات مواصفات خاصة، من حيث التكوين والتفكير والرؤية السياسية يصلح لان يكون ممثلاً للجماعة يمثلها الحزب .(٥)

وبالتالي فإنه يقع على عاتق المعارضة وظائف عدة وتلك الوظائف ترسم أسس ومقومات المعارضة، لكي تبني اطاراً لكيفية عملها، واهمها مراقبة الحكومة ومتابعة سياستها، وبالتالي بث حد أدنى من التوازن في السلطة، وتشكل مراقبة الحكومة وتحليل سياستها ونقدها، مدرسة أساسية لتأهيل النخب الاجتماعية والسياسية، المشاركة في الحكم والموجودة خارجه، وتدريبها على تمثل

---

(١) د. سالم حسن رمضان يوسف، تحديات التحول الديمقراطي، ط١، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص ص١١٣-١١٤ .

(٢) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديموقراطي في العراق- الواقع والمستقبل، ط١، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد ، ٢٠٠٩، ص٢٥ .

(٣) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، ط١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧، ص١٠٤.

(٤) نفس المرجع، ص١٩٨ .

(٥) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سبق ذكره، ص٢١٥ .

مفهوم المصالح الوطنية والتعامل مع تعدد المصالح الاجتماعية والتمرس على إدارة الشؤون العمومية . اي ان الوظائف المعارضة كل واحد منها تتجانس منها مع بعضها .

ثانياً:- المعارضة السياسية في النظم البرلمانية (الحالة البريطانية نموذجاً)

يتناول هذا المحور دراسة المعارضة في النظام البرلماني من خلال تسليط الضوء على كيفية اتجاهات المعارضة في النظم البرلماني، وكذلك يتم دراسة المعارضة في النظام السياسي البريطاني .

١- اتجاهات المعارضة السياسية في النظم البرلمانية

إن النظام البرلماني هو نوع من أنواع النظم النيابية، يقوم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه المرن والنسبي، فضلاً عن وجود نوع من مظاهر التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا النوع من الفصل بين السلطات، يعد تفسيراً سليماً وصحيحاً لمضمون هذا المبدأ .(١)

الانظمة البرلمانية تختلف من دولة لأخرى بأختلاف أحكام دساتيرها، والانظمة الحزبية المتبعة فيها، والتي تعتمد على جملة اسباب، تأتي في مقدمتهاالانظمة الانتخابية المعتمدة، ومستوى الوعي السياسي والدستوري والثقافي، ومدى ترسخ التوجه الديمقراطي واحترام حقوق الانسان، ففي الدول ذات الانظمة الحزبية الثنائية تؤدي المعارضة السياسية دورها بشكل فعال وواضح، فهي معارضة ايجابية وقوية تتصف بالاعتدال وعدم التطرف والموضوعية .(٢) ونرى ان أهمية المعارضة البرلمانية تكمن في عدة نقاط وهي :-(٣)

١. إن المعارضة البرلمانية تعزز الديمقراطية و إحترام حق الاختلاف في الآراء وتقديم الطروحات المختلفة من قبل القوى السياسية المختلفة داخل مجلس البرلمان.

٢. إن المعارضة البرلمانية هي القيد على تجاوزات الأغلبية في التعسف في إستعمال السلطة.

٣. إن المعارضة البرلمانية تؤدي إلى عدم إستبداد الحكم.

٤. طرح الافكار السياسية و تقديم المشاريع القانونية .

إن المعارضة السياسية في النظام البرلماني تكون على مستويين ، المستوى الأول : المعارضة داخل البرلمان من خلال التنافس والتعاون بين الاغلبية و الاقلية، فالاقلية هي المعارضة داخل

---

(١) د. بيشة وا حميد عبدالله، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني (دراسة تحليلية مقارنة)، ط١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٣، ص١٥ .

(٢) سربست مصطفى رشيد اميدي ، مرجع سبق ذكره، ص١٩٩ .

(٣) طه عمر رشيد، الاساس القانوني لحق المعارضة السياسية(العراق نموذجاً)، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠١١، ص٤٨ .

البرلمان. والمستوى الثاني ان دور هذه الاقلية البرلمانية يتغير حسب قواعد و نسبة التصويت في تمرير المشاريع القانونية .إذ الاقلية هي المعارضة حتى ولو تفوز بمقعد واحد. إلا أن دورها الاساسي يظهر إذا استلزمت المشاريع أخذ صوتها ،أي صوت أعضاء البرلمان من الأقلية .(١)

يُعد البرلمان بالنسبة للمعارضة السياسية المكان السياسي المميز لما يقدمه لها من تمثيل (representation)، ومشاركة (participation)، وتكوين البرلمان هو الذي يحدد ما هو معارضة وما هو أغلبية، وبالنتيجة فإن مسألة تمثيل المعارضة في البرلمان عن طريق أحد أحزابها يضفي الصفة الرسمية على عمل المعارضة، إذ يعد البرلمان المنبر الذي يسمح لزعيم المعارضة بنقد الحكومة ، مما يجب على الأخيرة سماعه والإجابة عن أسئلته، وإذا تلا ذلك التصويت، فقد يؤدي الأخير لإحلال المعارضة محل الأغلبية في النظم ذات الديمقراطية الراسخة، إذ تشارك المعارضة في غير معارضة داخل المجالس النيابية ، لأن المعارضة هي الفريق الذي لا يشارك في الحكم أو وفق المفهوم النيابي لا يمثل إرادة الأمة، وإنما تمثلها أغلبية الناخبين وأعضاء المجالس النيابية وما يصدر عن الأغلبية هو الذي يعبر عن إرادة الأمة . (٢) المعارضة البرلمانية تمارس من قبل الأقلية تجاه الأكثرية البرلمانية. ومن هنا، تجب ملاحظة أمرين أساسيين:-(٣)

١.إن المعارضة البرلمانية لا تظهر إلا إذا وجد في البرلمان أكثر من جهة أو فئة سياسية واحدة، و في شكل الكتل البرلمانية، إذ لو فرضنا إن مقاعد البرلمان يسيطر عليها حزب واحد فإن المعارضة غير موجودة فيه .هذا و ان وجود أكثر من قوة سياسية في البرلمان تفيد معنى المعارضة السياسية في صورة المعارضة البرلمانية. و تتسم بسائر خصائص المعارضة السياسية (السياسية والمؤسساتية والعلنية والسلمية).

٢.إن المعارضة السياسية البرلمانية هي تجسيد لحق الاقلية البرلمانية تجاه الأكثرية البرلمانية. وان هذا المنطق ينسجم مع الرؤية الحديثة للديمقراطية ، بأنها حكم الأكثرية وإحترام حقوق الأقلية .

فللمعارضة وظيفة اساسية في النظام البرلماني وهي مسؤولية الحكومية، ففي هذا النظام تكون الحكومة مسؤولة عن أعمالها تجاه المجلس النيابي، ومحاسبة الحكومة لا يمكن ان تتم إلا من قبل المعارضة، فبغياب هذه الاخيرة تصبح هذه الاخيرة وهماً، ولكي تكون مراقبة المعارضة البرلمانية للحكومة الفاعلة، يجب ان تصل إلى طرح سحب الثقة من الحكومة بهدف إسقاطها، وهذا يتطلب

(١) طه عمر رشيد، مرجع سبق ذكره،ص٤٥ .
(٢) عصام سليمان، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦١.
(٣) طه عمر رشيد، مرجع سبق ذكره، ص٤٥ .

من المعارضة القدرة على تكوين نواة اكثرية برلمانية جديدة قادرة على تشكيل حكومة تتسلم زمام السلطة، أما المعارضة التي لا تصل طموحاتها وقدرتها إلى هذا الحد تكون غير فاعلة، وتؤدي بالتالي خدمة للحكومة لانها تؤمن لها رقابة برلمانية شكلية لا قيمة لها .(١)

حزب أو أحزاب المعارضة البرلمانية التي تشكل بطبيعة الحال الأقلية في البرلمان لها عدة وسائل لفرض إرادتها وهي :-(٢)

١- المعارضة البرلمانية تحاول بكل الوسائل المتاحة خلق مشاكل للحكومة، كخلق معوقات لحكم الحكومة، وممارسة المناوءات التي من شأنها ان تعيق عمل البرلمان .

٢- المعارضة البرلمانية تسعى إلى كسب الرأي العام، في نفس الوقت تعمل على كسب المتذمرين وغير الراضيين عن أداء الحكومة لتحقيق الفوز في الانتخابات القادمة .

٣- المعارضة البرلمانية تعمل على فرض إرادتها على الحكومة، بفرض إرادة إعادة صياغة مشاريع الحكومة من خلال العمل في البرلمان على تغيير التصورات مع تصورات المعارضة البرلمانية .

العلاقة المعارضة بالحكومات، فيمكن التمييز بين النمطين من الانظمة السياسية، نظام معارضة مبني على المواجهة مع الحكومة عن طريق نقد برنامجها ومراقبة عملها، لإسقاطها والإحلال محلها، كما هو الحال بالنسبة لكل من فرنسا وايرلندا وبريطانيا، أما النمط الثاني من نظام المعارضة فهو النمط المبني على المصالحة والبحث عن قاعدة اتفاق مع الحكومة مثلما هو الحال بالنسبة لكل من ايطاليا وبلجيكا والدنمارك .(٣)

وقد أشار إليها دستور ولاية بافاريا في ألمانيا الإتحادية في نص المادة (١٦/أ) بأن " المعارضة البرلمانية هي جزء أساس من الديمقراطية البرلمانية " .(٤)

لكن الأمر يختلف في الدول ذات الأنظمة الحزبية المتعددة، حيث من المستبعد حصول حزب ما على الأغلبية البرلمانية في مجلس النواب، مما يؤدي إلى تشكيل الحكومات الائتلافية بين الأحزاب الممثلة في البرلمان، كما حصل في المانيا عقب الانتخابات ٢٠٠٦ عندما شكل حكومة ائتلافية برئاسة (ميركل) بين الحزب الديمقراطي المسيحي وبين الحزب الاشتراكي الديمقراطي، حيث إن

---

(١) عصام سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦١ .

(٢) د. عامر رمضان أبو ضاوية، المعارضة البرلمانية والديمقراطية النيابية، ط١، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، طرابلس، ٢٠١٢، ص٦٥ .

(٣) ليندة لماد، المعارشة السياسية الجزائرية مع التركيز على المرحلة التعددية الحزبية، رسالة ماجستير، فرع التنظيمات السياسية والادارية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠، ص ص ١٠-١٨ .

(٤) دستور ولاية بافاريا في المانيا الإتحادية،ترجمة د.شيرزاد أحمد النجار،سلسلة دساتير الولايات/٤،منشورات برلمان كوردستان- العراق،أربيل،٢٠٠٩،ص ص ٢٦-٢٧.

الوزارات الائتلافية تقوم على التوافق بين الأحزاب الداخلة الائتلاف الحكومي، والتي لكل منها برامج وأهداف سياسية قد تكون متنافرة فينتج عنها وزارات ضعيفة وغير مستقرة .(١)

إن الدولة المركزية في ألمانيا حريصة على احترام استقلالية الدول الأعضاء ولا تحاول التجاوز عليها ، فهى لا تلجأ إلى سياسة إصدار أوامر ملزمة لحكومات الدول الأعضاء. بل تسعى إلى اعتماد اسلوب المفاوضات والتنسيق معها ، ويبرز هذا التعاون من خلال المشاركة في مجلس النواب الاتحادى البوندستاغ **Bundestag** ومجلس الاتحاد الأعلى البوندزرات **Bundesrat** ، فهى من خلال أعضائها في المجلس الأول تمارس وظيفة رقابية وإشرافية على أعمال الحكومة ، كما انه عن طريق هذا المجلس يستطيع نواب الولايات الاستجواب والتحقيق المباشر مع المستشار واعضاء مجلس الوزراء عن سير العملية السياسية في البلاد . وقد زاد استخدام جلسات المسائلة خلال السنوات الأخيرة ، حيث وصلت إلى أكثر من ٢٠ ألف سؤال بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٠ ، وهذا يعنى أن أحزاب المعارضة فاعلة في ممارسة الحق البرلمانى ، في حين توافر لها المشاركة في المجلس الثانى (البوندزرات) حق الدفاع عن مراقبة أعمال الحكومية (٢)

أما في ايطاليا كانت الحياة السياسية منذ سنة ١٩٤٨ سارياً وفق قاعدة اطلق عليها (الاتفاق على الاستبعاد) حيث كان يتم الاستبعاد الحزب الشيوعي عن الحكومة بتشكيل الحكومات الائتلافية اتفق على عدم ضم هذا الحزب إليها لغاية سنة ١٩٩٨ حيث أصبح أمين عام الحزب الشيوعي (فوستر برتينوتي) رئيساً للوزراء، لكن كان الحزب الشيوعي يشارك في الحكم عن طريق الحكومات المحلية خاصة في مناطق شمال أو عن طريق اللجان البرلمانية، فقط كان يستطيع طرح أراءه أمام الشعب الإيطالي ويقود مناقشات فعالة في البرلمان للقوانين المعروضة للتصويت وخاصة القوانين المتعلقة بأحوال العمال وحالات الاقاليم وحقوق العائلة وغيرها .(٣)

ايطاليا تشكل حكومة ائتلافية بين أحزاب سياسية متعددة نظراً لانعدام قدرة اي حزب سياسي من الحصول على اكثرية برلمانية يستطيع تشكيل حكومة بمفرده . فهناك عدة أحزاب سياسية إذ يوجد الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي المسيحي كحزبين كبيرين إلى جانب وجود حزبين اشتراكيين (الحزب الاشتراكي الايطالي والحزب الديمقراطي الاشتراكي الايطالي. وحزب نيوقاشي الحركة الاجتماعية الايطالية) ، وحزبان صغيران في الوسط حزب الأحرار

(١) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، ٢٠٠١، ص١٦٧ .

(٢) اثمار كاظم الربيعي، الفيدرالية الالمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق (دراسة مقارنة)، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،العدد ٤٠،ص١٣٨ .

(٣) سربست مصطفى رشيد اميدي ، مرجع سبق ذكره، ص٢١٧ .

الايطالي والحزب الجمهوري الايطالي وحزب ملكي ، فضلاً عن بعض التجمعات الحزبية الصغيرة الاخرى .(١)

أما الهند، فالنظام السياسي فيها تشكل من أربعة قرون وتم في عام ١٧٥٨ إخضاع الهند لهيمنة التاج البريطاني المباشر وتعيين وزير خاص للهند في الوزارة البريطانية وفي عام ١٩١٧ تم إقرار الاتحاد الهندي للمقاطعات؛ على إثره ظهر الزعيم الوطني غاندي الذي واجه الاستعمار البريطاني وتحول إلى رمز للأمة الهندية في الاستقلال والتحرر، وبقيت بنية النظام السياسي الهندي له خلفية بريطانية لا تزال مؤثرة من الناحية الاقتصادية .(٢)

وتميزت تسعينيات القرن العشرين بظهور القومية الهندوسية في السياسة الهندية، وكان في عام ١٩٩١ ،ثم وصل إلى قمة الائتلاف الحاكم عام ١٩٩٨، حزب (بهاراتيا جاناتا) قد حل ثانيا من الاتجاه الأيديولوجي القائم. وأصبحت الأيديولوجيا القومية الهندوسية (هندو تفا) جزءا فالحكومة الهندية بزعامة أول رئيس وزراء لها جواهر لال نهرو (١٩٤٧ - ١٩٦٤ (كانت رؤيتها علمانية للحداثة بعد الاستقلال مباشرة، وكان دعم التقاليد العلمانية على أساس الفهم الشامل للأمة بغية دمج الجماعات العرقية والدينية في الهند لتكوين عمل سياسي مشترك؛ لكن الميل نحو تعريف الهوية القومية بمنظور ديني داخل حزب (المؤتمر الوطني) الحاكم عكس رغبة بعض الوطنيين الهندوس بإقامة (الهندو شترا) النظام السياسي الذي تسيطر عليه الهندوسية أودولة هندوسية بوضع الدولة بيد الغالبية الهندوسي .(٣)

السبب الذي جعل حزب المؤتمر يرتقي سدة السلطة جراء فوزه في انتخابات متتالية في٢٠٠٤ و٢٠٠٩ . قد يكون ذلك هو سياسات الحزب للتواصل مع الناخبين والساعية إعطاء المحتاجين، سواء كانوا فقراء أو من الطبقات الدنيا، فرصة عادلة؛ فسياسة حزب المؤتمر حول ضمان العمالة الريفية، وتأمين الناس في الريف الهندي الشاسع بالحماية، "والعناية" على شكل حد أدنى قانوني لأجور تحدده الوالية، وكذلك التزام بإعطاء سكان الريف مئة يوم عمل سنويًا. ويتبع الحزب نهجا مماثلاً من خلال التمييز الايجابي بهدف شمول الطبقات الدنيا مثل ما يُسمى بـ "الطبقات المتخلفة الاخرى " والسبب في هذا النجاح لحزب المؤتمر بروز القيادة الجديدة للحزب وصعود نجم راهول غاندي .(٤) في الانتخابات الاخيرة فاز الحزب القومي واصبح زعيمه رئيساً للحكومة .

---

(١) د. سمير داود سلمان- لمى علي فرج، الحكومة الائتلافية واثرها في النظام السياسي، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، مطبعة معارف، بغداد، العدد١٠٢، ٢٠١٢،ص٣٩ .

(٢) مفيد الزيدى، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ٢ج، ط٣، دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ص ٨٣٨-٨٤٢ .

(٣) سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية: مصر والهند والولايات المتحدة، ترجمة الأمير سامح كريم، عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤ ، ص ١٥٩ – ١٦ .

(٤) العربي الصديقي، ديمقراطية الهند وتحديات النجاح، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٣اكتوبر/ تشرين الاول٢٠١٣، ص٧ .

يتبين من ذلك بأن النظام البرلماني يوفر الظروف المناسبة لقيام المعارضة فعالة ومؤثرة في إطار حكم يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ليس فصلاً مطلقاً بل قائماً على وجود توازنات دستورية دقيقة بين السلطة التشريعية والحكومة وعلى احترام حقوق وحريات المواطنين .

٢- المعارضة السياسية في النظام السياسي البريطاني

وتُسمّى بالمعارضة، أو الحكومة الوهمية، أو الكابينيت، أو حكومة برلمانية، وهي عبارة عن حكومة غير رسمية وغير متواجدة على المسار التنفيذيّ للبلاد، ودون قوّة فعليّة أيضاً، تتشكل من قِبَل حزب أو تيّار غير مشارك في الحكومة التنفيذيّة، وتضم أعضاءً من الأحزاب المُعارِضة للحزب الموجود في السّلطة. في بريطانيا تكون حكومة الظّل عبارة عن جهاز دستوريّ بريطانيّ أو مُؤسّسة برلمانيّة بريطانيّة يرأسها زعيم المُعارضة أو الحزب المُعارض في البرلمان، والذي يُعتبر مسئولاً حكومياً ويتقاضى مُخصّصات حكوميّة سنويّة. وتتكوّن هذه المؤسسة من النّاطقين باسم الحزب المُعارض في مختلف المجالات الخارجية والبرامج التعليميّة والصحيّة، والقانونيّة وغيرها .(١)

وقد تطورت الممارسة البرلمانية البريطانية على مدى قرون ومازال يعتمد كليا على الاتفاقية حكم بين الحكومة والمعارضة .(٢) على الرغم من ان مفهوم المعارضة يختلف بأختلاف الزمان والمكان،لأنها ترتبط أرتباطا وثيقا بوجود السلطة فضلاً عن الحريات العامة في الانظمة الديمقراطية. وعلى الرغم من أقتران ظهور المعارضة كتعبير وكقوة سياسية بظهور الديمقراطية غير المباشرة في أوروبا منذ العام ١٨٢٦، وعلى الخصوص في المملكة المتحدة .(٣)

إن المنافسة الحزبية في بريطانيا يتم بين حزب العمال يختلف عن الحزب المحافظين من ناحية العقائدية والاجتماعية، حيث إن الحزب العمال يحاول التعبير عن مصالح الطبقة العاملة ويكون مدافعاً عن حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بينما حزب المحافظين يمثل مصالح الطبقة الارستقراطية ومدافعاً عن حقوقه.(٤)

حزب العمال يؤمن بنظام الاجتماعي يقوم على الاخوة، وعلى تعاون في الانتاج والتوزيع، ويضع المقترحات التالية:- التنفيذ الشامل للحد الأدنى للأجر القومي- الإدارة الديمقراطية للصناعة - ثورة في المالية القومية - استعمال فائض الثروة للصالح العام .(٥)

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ، ج٢، مرجع سبق ذكره،٥٦٩ .

(2) Thomas Hockin, "The Role of the Loyal Opposition in Britain's House of Commons: Three Historical Paradigms,"Parliamentary Affairs, Vol. 25, 1971-72, p. 54.

(٣) عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤)،المكتبة العالمية،ط،بغداد،١٩٨٤، ص٩٧

(٤) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٦ .

(٥) ا. م. جود، النظرية السياسية الحديثة، ت: عبدالرحمن صدقي أبو طالب ، ط٢، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢ ، ص٧٥ .

فحزب المحافظين مثلاً يستند إلى الرأسمالية الصناعية البريطانية، فتقدم له الاموال والنفوذ والتأييد ليفوز في الانتخابات، وهذه المساعدات بمثابة ديون سياسية على حزب المحافظين لابد عند فوزه بالانتخابات من ان يوفي ديونه ويسترضي الرأسمالية بعدة اشكال، واحد هذه الاشكال هي المناصب الوزارية، وكذلك الحال بالنسبة لحزب العمال الذي يستند إلى النقابات العمالية والفئات الاجتماعية المساندة للحزب .(١)

الحكومة تشكل من قبل حزب الأغلبية، في حين أن أكبر أقلية يشكل حزب المعارضة الرسمية، وظيفة الطرفين الحفاظ على هذه المؤسسية، متجذرة في هيمنة طويلة من نظام الحزبين وانعكست في شكل وتنظيم مجلس العموم .(٢) ان معظم الأعضاء يكونون من بين اعضاء الأغلبية من الحزب الحاكم من غير اعضاء الحكومة، ومن الأعضاء البارزين من جانب المعارضة، سواء كان من بين حزب المعارضة الرئيس ام من بين حزب المعارضة الثاني الأكبر، التي تجد من عضوية هذه اللجان مدخلاً للأطلاع على المعلومات وتقوية دور المعارضة الرقابي. وهناك اتفاق غير رسمي بين الأحزاب على ان يترأس بعض اللجان مجلس عضو من المعارضة، ويتم اختيار رئيس هذه اللجان من قبل مجلس العموم.(٣)

تناوب حزب المحافظين والعمال على السلطة خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧٠حيث فاز كل واحد منهم اربع مرات في الوصول إلى السلطة، حزب المحافظين تتمتع فترة ١٣ عاما في السلطة خلال السنوات ١٩٥١-١٩٦٤، على الرغم من ذلك تميز بعنصر استقرار في السياسة العامة. أساسا، هذا ما ظهر خلال هذه الفترة مع توافق واسع حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .(٤)

في بريطانيا يمثل حزب العمال الاتجاه اليساري وحزب المحافظين الاتجاه الكلاسيكي التقليدي، ويستقل الحزب الذي يحصل على الاغلبية بالحكم، على ان تقتصر مهمة الحزب الآخر على المعارضة داخل البرلمان وخارجه، وهي المعارضة لا يقصد بها إلا الصالح العام ولا تباشر إلا بالوسائل الديمقراطية التي تقوم على الحجة والاقناع لتستعد للعودة إلى الحكم، ويتم ذلك بصفة دورية، لان الحكومات في ظل هذا النظام حكومات مستقرة وتبقى في الحكم مدة الفصل التشريعي . يكاد الحزبان أن يكونا متقاربي القوة ولذلك فإن كلاً منهما لا يتمتع عادة في مجلس العموم بأغلبية ضخمة، كذلك فإن ذلك يؤدي إلى قوة المعارضة في الحياة البرلمانية .(٥)

---

(١) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، مرجع سبق ذكره ، ص١١٠ .

(2) Tony Wright ,The British Political Process An introduction, Routledge, London, 2000, P.108

(٣) دانا عبدالكريم سعيد ، تراجع الدور التشريعي والرقابي للبرلمان - دراسة تحليلية - مقارنة في الانظمة البرلمانية، اطروحة دكتوراة، جامعة السليمانية، ٢٠١١، ص٥٦ .

(4) Justin Fisher, British Political Parties, British Library,London,1996 ,P.12

(٥) د. هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٢٣١ .

ان التعاون والتوازن بين مجلسين قد وصلا إلى درجة من الكمال دون ان تؤثر ذلك على دور المعارضة داخل مجلس العموم في الأعتراض على كل ما يروق لها حيث يؤدي دورها بمفهومها السليم القائمة على النقد البناء .(١)

يمكن تمييز بين الحالات التي يكون فيها الحزب السياسي في السلطة وكون الحزب في المعارضة السياسية، بطبيعة الحال الحزب في السلطة لابد ان يقوم بدور أكثر مما يقوم به الحزب الذي يكون معارضة برلمانية، ويعود السبب إلى وجود توافق وانسجام بين اعضائه فيما يخص الشؤون الخارجية والداخلية في هذه الحالة يختار الحزب بين السياسات الخارجية البديلة التي تتلاءم مع افكاره ومبادئه، أما الأحزاب المعارضة فإن دورها يتحدد اساساً وفقاً لطبيعة النظام السياسي .(٢)

ففي بريطانيا يترتب الترابط الوثيق بين الحكومة واغلبيتها البرلمانية في مجلس العموم نتيجة مهمة هي صعوبة سحب الثقة البرلمانية عنها وثم اسقاطها من حزب المعارضة، وهو الأمر الذي يجعل دوره مقتصراً على استخدام مجلس العموم منبراً دعائياً لافكاره وبرامجه السياسية ومن بينها ما يخص السياسة الخارجية .(٣)

في الانتخابات البرلمانية البريطانية عام ٢٠١٠، لم يحصل حزبان العمال والمحافظين بأغلبية المقاعد البرلمانية، ونتيجة لذلك، فإن حزب المحافظين (الذي حصل على أكثر الأصوات من أي طرف آخر) شكل الحكومة مع الحزب الديمقراطي الليبرالي برئاسة ديفيد كاميرون، وكانت انتخابات عام ٢٠١٠ غير عادية في بريطانيا، حيث لم يفز اي من الحزبين بأغلبية واضحة من المقاعد في مجلس العموم، فاز حزب المحافظين على(٣٠٦) ولتحقيق الأغلبية يحتاج إلى(٣٢٦) مقعداً، وفاز حزب العمال ٢٥ مقعدا وفاز الحزب الديمقراطي الليبرالي على(٥٧) مقعداً .(٤)

كانت انتخابات عام ٢٠٠٧ أكثر نموذجية من انتخابات برلمانية بريطانية في العقود الأخيرة حيث فاز فيها حزب العمال على (٣٥٣) مقعدا، اي بمعنى تحقيق الاغلبية واضحة من قبل حزب العمال، دون الحاجة إلى ائتلاف مع أي من الأحزاب الأخرى، وفاز حزب المحافظين على ١٩٦ مقعدا والمقاعد المتبقية للاحزاب الأخرى .(٥)

---

(١) د.محمد ابو زيد محمد علي، الأزدواج البرلماني واثره في تحقيق الديمقراطية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٢٨٤-٢٨٥ .

(٢) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٣٠٨ .

(٣) نفس المرجع ، ص٣٠٩ .

(4) Ellen Grigsby, Analyzing Politics An Introduction to Political Science, University of New , Mexico, Wadsworth a division of Cengage Learning, United States, 2012, p.235 .

(5) Ibid, p. 236.

ان طبيعة التنافس ومبدأ التناوب على السلطة تجعل من مسألة تقلد مسؤولية الحكم في بريطانيا أمرا متوقعاً وطبيعياً، ويبدو ذلك واضحاً في طبيعة المعارضة في بريطانيا فالحزب الذي يفوز في الانتخابات يشكل الحكومة، أما الحزب الذي لا يحصل على الاغلبية فيشكل أقلية في البرلمان ويقود المعارضة، وتعرف بأسم (معارضة جلالة الملكة) . ولم يأت ذلك إلا من خلال تفهم الشعب البريطاني لضرورة وجود معارضة قوية ومتوازنة تحد من انحراف السلطة ومن الاستعمال التعسفي لأجهزة تلك السلطة .(١)

وعند النظر إلى الثقل السياسي لحزب العمال البريطاني فستجد ذلك الحزب يعتمد بالدرجة الأساس على تلك النقابات . فاتحادات التجارة البريطانية واتحاد العمال البريطاني يزود الحزب العمال بما يزيد على ٩٠% من اعضائه، وقد مثلوا (١١٢) من (٢٨٧) من المرشحين الذين فاز بهم حزب العمال البريطاني في انتخابات عام ١٩٧٠، ولكن انعطافاً جوهرياً قد حصل بعد هزيمة حزب العمال الرابعة عام ١٩٩٢بحيث أصبح الاصلاح ضرورياً بهذا الصدد .(٢)

ان للمعارضة زعيمها في بريطانيا ويشكل مجلس وزراء الظل وان يكون هناك عضو في المعارضة يتابع نشاط وزارة معينة، ويرشح لتولي المنصب في حالة سقوط وزارة الاغلبية وبالتالي يسمى في هذه الحالة بالحكومة البديلة، إن واجب المعارضة في النظام البريطاني توجيه الانتقادات للحكومة الاغلبية والقيام بأعمالها .(٣)

فالتقاليد الدستورية الانجليزية تملي دائماً ان تكون هناك معارضة قوية وبناءة ومسؤولة، لانها تدرك انه فيما لو تغيرت الظروف ودعى حزب الاقلية الممثل للمعارضة لتشكيل الحكومة في المستقبل، فإن الوعود أو النقد المنسوب للمعارضة سوف يحسب عليها، لذلك فعلى المعارضة في بريطانيا ان تفكر مرتين في سياستها التي تتبعها في كشف العيوب وتسليط الاضواء عليها عن طريق النقد الموجه للحكومة سواء من خلال الاسئلة أو الاستجوابات الموجهة للوزراء، أو عن طريق الرد على خطاب العرش .(٤)

أن سبب بقاء الثنائية الحزبية البريطانية هو تسليم زعماء الحزبين الرئيسين بالأسس الاقتصادية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البريطاني، وتثبيتاً لنظام الحزبين الرئيسين، اي الحزب الحاكم والحزب المعارض، أصبحت معارضة الحزب الثاني "رسمية" وتحمل لقب

---

(١) سربست مصطفى رشيد اميدي ، مرجع سبق ذكره، ص١٩٩ .

(٢) لتوضيح أكثر ينظر:- د. حافظ علوان حمادي الدليمي، مرجع سبق ذكره ، ص ص٦٨-٦٩ - سوسن حسين، بريطانيا والعد التنازلي لسقوط الحزب الحاكم، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٧، يناير ١٩٩٥، ص٢٣٣ .

(٣) د.نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط٧، دارالثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٤٢٧ .

(٤) نفس المرجع .

"معارضة صاحبة الجلالة"، ان جميع الاعمال في البرلمان تنظم باتفاق بين الحزبين، وبهذا تتاح للمعارضة فرصة انتقاد تصرفات السلطة التنفيذية والتأثير فيها .(١)

المعارضة في النظام السياسي البريطاني لديها صفة رسمية وحقوق البرلمانية وتسمى بـ (حكومة الظل)، للمعارضة زعيم يتولى مهمة إدارة الحكومة من خلال التنسيق وضبط جوانب المعارضة، وتعيين متحدث باسم المعارضة لتغطية القضايا أو إدارات معينة .(٢)

لزعيم المعارضة أن يرأس وزارة تسمى وزارة الظل مؤلفة من أعضاء حزبه يعهد إلى كل منهم Cabinet Fantome أو Cabinet وهذه الوزارة وزارة The Cabinet بمراقبة ومتابعة أعمال قرينه في الوزارة الحقيقية الظل هي التي تحل محل الوزارة الحقيقية بعد سقوطها .(٣)

ان المعارضة السياسية في بريطانيا لها ضمانة دستورية وواقعية من خلال الحقوق والحريات التي منحت للسلطة التشريعية، والتي يفترض ان تكون المعارضة ممثلاً فيها بقوة، اهمها :- (٤)

١- حق السؤال، الذى تستطيع المعارضة السياسية من خلاله القاء الضوء أو جذب انتباه الحكومة لقانون، أو سياسة ما أو قرار تعارضه، وذلك بتوجيه السؤال إلى احد الوزراء أو حتى رئيس الوزراء .

إن توجيه السؤال يتم من قبل الأعضاء المنفردين و لا يحتاج إلى موافقة مجموعة من النواب لذا فإنه وسيلة سهلة للنواب المعارضة اللجوء إليه بقصد الإستفسار عن أعمال الوزارات أو طلب تفسير رسمي من قبلهم حول تفسير القوانين أو الرقابة على الوزراء. و تقديراً لتحقيق المساواة بين نواب المعارضة والأغلبية فقد سمح في فرنسا تقديم الأسئلة العاجلة قبل وقت قصير من إنعقاد جلسة البرلمان ، وحسب هذا، إذ يمكن أن تقدم الأسئلة إلى رئيس البرلمان قبل ساعة من إنعقاد البرلمان بغية إطلاع الحكومة عليها ، كما وإن الوقت المخصص لهذه الأسئلة يقسم مناصفة بين الأغلبية والأقلية المعارضة، حيث إن رئيس البرلمان يقوم بالمناداة على الاسئلة بالتناوب بين الأغلبية والأقلية المعارضة .(٥)

ويتم في البرلمان البريطاني بصفة عامة وفي مجلس العموم بصفة خاصة على تقسيم الأسئلة البرلمانية إلى الأسئلة الشفهية والأسئلة المكتوبة، وليس المقصود بالأسئلة الشفهية ان يقدم شفاهاً إذ

---

(١) د. صالح جواد الكاظم- د.علي غالب العاني،الانظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة ، بغداد، ١٩٩١،ص١٣٦

(2) Tony Wright, op cit , pp. 198-199

(٣) د. حسن سيد أحمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥ .

(٤) للتوضيح أكثر ينظر : د. داود الباز، النظم السياسية- الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٣٥٠ . سربست مصطفى رشيد اميدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٣-٢١٥.

(٥) وسيم حسام الدين الاحمد. الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني و الرئاسي، دراسة مقارنة ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ص٣٣٧-٣٣٨ .

ان كل الأسئلة تقدم كتابة ولكن الفارق بينه وبين السؤال المكتوب هو ان هذا السؤال يستدعي حضور العضو الحكومي المسؤول في الجلسة للأجابة عن السؤال .(١)

٢- حق الاستجواب، إذا كانت المعارضة السياسية لا تستطيع توجيه ضغط فعال على الحكومة وفق آلية حق توجيه السؤال، فإن اللجوء لاستخدام حقها في الاستجواب تمكنها من توجيه الأسئلة ومناقشة الوزير أو رئيس الوزراء ومن قبل جميع أعضاء البرلمان، وهو إجراء ينطوي على اتهام للوزير والحكومة بالاهمال والتقصير . ان النظام البرلماني البريطاني لا يعرف نظام الاستجواب كوسيلة رقابة على الوزارة .(٢)

٣- التحقيق، ان اللجان البرلمانية المكلفة بالتحقيق في أداء وزارة ما، أو من اجل تقصي الحقائق وليكون البرلمان على اطلاع بحقيقة الوضع المالي أو الاداري لوزارة ما، أو الوضع الاقتصادي للبلد، ويمتلك البرلمان من خلال عمل هذه اللجان صلاحيات واسعة في التحقيق والتقصي والاستدعاء .

٤- سحب الثقة من البرلمان، ان المعارضة بأعتبارها اقلية في البرلمان قد تتردد في طلب طرح الثقة من الحكومة، إذا لم تكن واثقة ان السبب الذي يدعو إلى سحب الثقة يؤيده بعض أعضاء البرلمان من حزب الاغلبية الحكومية، خاصة إذا كان الفرق في عدد مقاعد البرلمان بين الاغلبية والاقلية ليس كبيراً .(٣)

منذ عام١٩٨٥ تم الاعتراف الرسمي بالمعارضة، من حيث تخصيص مجلس العموم ١٧ يوما في كل دورة لحزب المعارضة يقدم جدولاً زمنياً للنقاش حول القضايا التي تعتبر من اولوليات اعمالها، بالإضافة إلى ذلك، مجلس العموم إضفاء الطابع المؤسسي للمعارضة من خلال طرح أسئلة من قبل أعضاء، رئيس المعارضة لها في طرح الأسئلة على رئيس الوزراء، وتعمل المعارضة لتنسيق الإستراتيجية البرلمانية عندما يتم مناقشة مشاريع القوانين .(٤)

ظهرت نتائج الانتخابات في بريطانيا حزب المحافظين خسر أغلبيته في مجلس العموم، حيث نال (٣١٨) مقعدا من مجموع ٦٥٠ بالمجلس، وفقد بالتالي١٢ مقعدا، ليفشل في الحصول على الـ ٣٢٦ مقعدا اللازمة للأغلبية، تواجه رئيسة الوزراء تيريزا ماي ضغوطا للاستقالة، باعتبار أنها ارتكبت "أخطاء إستراتيجية وجوهرية، وأدت هذه النتائج إلى ما يسمى في بريطانيا البرلمان

---

(١) دانا عبدالكريم سعيد، مرجع سبق ذكره ، ص٩٤ .

(٢) سيد رجب السيد محمد، المسئولية الوزارية في النظم السياسية المعاصرة مقارنة بالنظام السياسي الأسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق –جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص٧١.

(٣) سربست مصطفى رشيد اميدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٣-٢١٥.

(4) Ellen Grigsby , Op Cit, P. 242.

المعلق، حيث لم يحصل أي حزب على أغلبية النصف زائد واحد التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفردا، وحقق حزب العمال بزعامة جريمي كوربين بحصوله على ٢٦٢ مقعدا اي زيادة بـ ٣٠ مقعدا. وسيضطر المحافظون إما لتشكيل حكومة أقلية، أو تشكيل تحالف مع حزب أو عدد من الأحزاب، وفي الحالتين فإن المفاوضات استمرت أسابيع عدة وتم تشكيل حكومة بزئاسة زعيمة حزب المحافظين تريزا ماي بالتحالف مع حزب صغير . (١)

نتيجة ذلك ان المعارضة السياسية في بريطانيا تعتبر نموذجاً للمعارضة، حيث تعتبر المعارضة السياسية من المرتكزات الأساسية في استقرار ممارسة الديمقراطية في بريطانيا، أن انتظام المعارضة السياسية كانت المرتكز الأساسي في استقرار نجاح النظام السياسي البريطاني لكون ديمقراطيتها هي الوحيدة في العالم الغربي التي تعطي للمعارضة السياسية فيها وضعية قانونية في الدستور الإنجليزي الذي يقر بوجودها .

(١) انتخابات بريطانيا على وقع البريكست، على موقع: www.aljazeera.net/knowledgegate

خلاصة البحث

تعتبر المعارضة السياسية أحد مظاهر النظم الديمقراطية التي تؤكد على بناء نظام سياسي على الإرادة الحرة للأفراد، أن المعارضة السياسية هي جزء أساسي من مقومات الدولة الحديثة،حيث إنها تشارك في تنشيط الحياة السياسية وترسيخ مبدأ السيادة الشعبية، و تبنى فكرة المعارضة السياسية على الافكار السياسية مناطها وجود التعددية والإختلاف في الرأي و حرية إرادة المواطنين في تأسيس السلطة السياسية وتداولها . ترتبط أهمية المعارضة السياسية في اي بلد على انها مظهر من مظاهر التعددية السياسية من جهة وكونها رقيباً على ممارسة الوزارات والمؤسسات الحكومية على ان تكون تلك المعارضة السياسية ضمن النسق السياسي المعاصر .

إن المعارضة السياسة البرلمانية التي تركز على قاعدة الاقلية والاغلبية ومنع سوء استخدام السلطة من قبل الاغلبية و تقيد ارادتها المطلقة، المعارضة في النظام السياسي البريطاني سيطرة حزبين كبيرين على الحياة السياسية فيوجد هناك حزب العمال وحزب المحافظين، بالإضافة إلى وجود حزب الأحرار لكن دوره في العملية السياسية محدود ويكاد يكون دوراً هامشياً ، والنظام في بريطانيا نظام برلماني و يسعى حزبا المحافظين والعمال إلى رئاسة الحكومة، كما أن التسلسل الهرمي في سلم السلطة في بريطانيا يضع رئيس الحكومة في المرتبة الثانية بعد الملك أو الملكة ، وجميع الأعضاء المنتمين للحزب يساندون بيان السياسة العامة، والقرارات التي تتخذها القيادة السياسية للحزب ، كما يمكن للعضو في الحزب البريطاني أن يجمع بين عضويتين أن يكون نائبا في البرلمان و أن يكون عضوا في الحكومة كذلك ، كما أن الأحزاب السياسية في بريطانيا هي الأكثر عراقة في العالم، أي أنها رائدة في مجال الديمقراطية .

قائمة المراجع

معاجم وموسوعات :-

١. أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي- انجليزي- فرنسي، مكتبة لبنان- ناشرون، بيروت، ٢٠٠٤ .
٢. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط٣، ج١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،١٩٩٠.
٣. مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ٢ ج، ط٣، دار أسامة للنشر،عمان، ٢٠٠٩ .
٤. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٨.

كتب باللغة العربية :-

١. ا. م. جود، النظرية السياسية الحديثة، ت: عبدالرحمن صدقي أبو طالب ، ط٢، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢ .
٢. أشرف مصطفى توفيق، المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٨٩ .
٣. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة-دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة ، ط١ ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٤ .
٤. حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٨٠ .
٥. خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية – حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦.
٦. د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١ .
٧. د. بيشة وا حميد عبدالله، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني (دراسة تحليلية مقارنة)، ط١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٣ .
٨. د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، ٢٠٠١ .
٩. د. حسن لطيف الزبيدي – نعمة محمد العبداي – د. عاطف لافي السعدون ، العراق والبحث عن المستقبل ، ط١، شركة جاردينيا للطباعة، بيروت، ٢٠٠٨.
١٠. د. داود الباز، النظم السياسية- الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦ .
١١. د. سالم حسن رمضان يوسف، تحديات التحول الديمقراطي، ط١، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠١٤ .
١٢. د. صالح جواد الكاظم- د. علي غالب العاني، الانظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة ، بغداد، ١٩٩١.
١٣. د. طه حميد العنكبي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقها ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣ .
١٤. د. عامر رمضان أبو ضاوية، المعارضة البرلمانية والديمقراطية النيابية، ط١، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، طرابلس، ٢٠١٢ .
١٥. د. هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

١٦. د.محمد ابو زيد محمد علي، الأزدواج البرلماني واثره في تحقيق الديمقراطية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٩٥ .
١٧. د.نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط٧، دارالثقافة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١ .
١٨. دستور ولاية بافاريا في ألمانيا الإتحادية،ترجمة د.شيرزاد أحمد النجار،سلسلة دساتير الولايات/٤،منشورات برلمان كوردستان- العراق،أربيل،٢٠٠٩ .
١٩. راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، التسويق السياسي والإعلام " الاصلاح السياسي في مصر" ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
٢٠. زيد منير عبوي – سامي محمد هشام حريز ، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق ، ط١، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٦ .
٢١. سربست مصطفى رشيد اميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها- دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة، ط١، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١١.
٢٢. سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية: مصر والهند والولايات المتحدة، ترجمة الأمير سامح كريم، عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤ .
٢٣. شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٠ .
٢٤. شمران حمادي، النظم السياسية، ط٣، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٧٥.
٢٥. طه عمر رشيد، الاساس القانوني لحق المعارضة السياسية(العراق نموذجاً)، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠١١ .
٢٦. عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦ -١٩٥٤)، المكتبة العالمية، ط١، بغداد ،١٩٨٤ .
٢٧. عبد العظيم جبر حافظ التحول الديموقراطي في العراق- الواقع والمستقبل، ط١، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٢٨. عبدالإله بلقزيز واخرون ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، في: أزمة المعارضة السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١ .
٢٩. العربي الصديقي، ديمقراطية الهند وتحديات النجاح، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٣اكتوبر/ تشرين الاول٢٠١٣ .
٣٠. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط٢، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩ .
٣١. علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ .
٣٢. كريم أبو حلاوة ، إشكالية مفهوم المجتمع المدني ، ط١ ، دار الأهالي ، دمشق ، ١٩٩٨، ص٤٣ .
٣٣. كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، ط١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧ .
٣٤. ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة (الانظمة السياسية)، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦ .
٣٥. موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ت: علي مقلد وعبدالحسين سعد، ط٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٥.
٣٦. نفين عبد الخالق، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨ .

٣٧. هارولد لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، ط٢، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢
٣٨. وسيم حسام الدين الاحمد. الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني و الرئاسي، دراسة مقارنة ،منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠٠٨ .

دوريات :-

١. اثمار كاظم الربيعي، الفيدرالية الالمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق (دراسة مقارنة)، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،العدد٤٠، ٢٠٠٦ .
٢. خميس دهام حميد، المعارضة في اقليم كردستان – العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية، مجلة دراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٧، ٢٠١٤ .
٣. د. سميرداود سلمان- لمى علي فرج، الحكومة الائتلافية واثرها في النظام السياسي، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، مطبعة معارف، بغداد، العدد١٠٢، ٢٠١٢ .
٤. سوسن حسين، بريطانيا والعد التنازلي لسقوط الحزب الحاكم، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٧، يناير ١٩٩٥ .

رسائل وأطروحات :-

١. حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (الانموذج الافريقي)، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦ .
٢. دانا عبدالكريم سعيد ، تراجع الدور التشريعي والرقابي للبرلمان - دراسة تحليلية - مقارنة في الانظمة البرلمانية، اطروحة دكتوراة، جامعة السليمانية، ٢٠١١ .
٣. سيد رجب السيد محمد، المسئولية الوزارية في النظم السياسية المعاصرة مقارنة بالنظام السياسي الأسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق –جامعة القاهرة، ١٩٨٦ .
٤. ليندة لطاد، المعارضة السياسية الجزائرية مع التركيز على المرحلة التعددية الحزبية، رسالة ماجستير، فرع التنظيمات السياسية والادارية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠ .
٥. ورقاء محمد رحيم ، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (١٩٨١-٢٠٠٧) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ .

كتب باللغة الانجليزية :-

1. **Ellen Grigsby, Analyzing Politics An Introduction to Political Science, University of New , Mexico, Wadsworth a division of Cengage Learning, United States, 2012 .**
2. **Justin Fisher, British Political Parties, British Library,London,1996**
3. **Robert A.Dahl, Pulyarch: Participation and Opposition, New Tloven,ct: yal University Press, 1970..**
4. **Thomas Hockin, "The Role of the Loyal Opposition in Britain's House of Commons: Three Historical Paradigms,"Parliamentary Affairs, Vol. 25, 1971-72.**
5. **Tony Wright, The British Political Process An introduction, Routledge, London, 2000.**

إنترنت :-

١. انتخابات بريطانيا على وقع البريكست، على موقع:-
www.aljazeera.net/knowledgegate